الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4811 | الثلاثاء | 17 شعبان 1445 هـ | 27 فبراير 2024 م | السنة السادسة عشرة

أول ضربة لإسرائيل شرق لبنان.. ومنطاد تجسس جنوباً

السعودية: سكان غزة يتعرضون لأبشع انتهاكات حقوق الإنسان

وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان

رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية

حركة فتح: الحكومة الفلسطينية المقبلة لن تكون فصائلية

اشتية: وضعت استقالة الحكومة الفلسطينية تحت تصرف الرئيس

«وكالات» : أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان رفض المملكة ازدواجية المعايير بالتعامل مع الحرب في غزة، داعيا إلى وقف فوري لإطلاق النار في القطاع وتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته.

وقال وزير الخارجية السعودي في كلمة في الدورة الـ(55) لمجلس حقوق الإنسان، إن سكان غزة يتعرضون لأبشع انتهاكات حقوق الإنسان.

كما حذر من التبعات الكارثية لأي هجوم إسرائيلي على رفح.

وأكد على أهمية الأدوات المناسبة لمجلس حقوق الإنسان لتحقيق أهدافه.

يذكر أنه في 7 أكتوبر، شنّ مقاتلون من حماس هجوما على جنوب إسرائيل خلّف 1160 شخصا، معظمهم مدنيون، وفقا لإحصاء أجرته وكالة فرانس برس يستند إلى بيانات إسرائيلية رسمية.

ردًا على هجوم حماس، تعهّدت إسرائيل «القضاء» على الحركة، وشنّت هجوما كبيرا على غزة أودى بـ 29،789 شخصا حتى الآن، غالبيتهم العظمى نساء أطفال، حسب وزارة الصحة التابعة لحركة حماس.

و استخدمت الولايات المتحدة، أكبر حليف لإسرائيل، حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي ثلاث مرات حتى الآن لمنع المجلس من الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة.

من جهة أخرى بعدما أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية أنه وضع استقالته أمام الرئيس محمود عباس، وسط تصاعد الحديث عن إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية، أوضحت حركة فتح أن أي حكومة مقبلة ستكون مبنية على الكفاءات.

وقال عبد الفتاح دولة، المتحدث باسم فتح للعربية، أمس الاثنين، إن أي حكومة لن تستطيع القيام بدورها إذا استمر الحصار الإسرائيلي.

كما شدد على أن «الحكومة المقبلة ستتألف من كفاءات وليست فصائلية».

إلى ذلك، أوضح أن حكومة اشتية عانت من الحصار المالي الإسرائيلي، مضيفاً أن الحركة تنتظر موقف عباس من قبول استقالة الحكومة الحالية.

وأكد أن المرحلة المقبلة صعبة وتتطلب وفاقا وطنيا لإغاثة قطاع غزة.

من جانب آخر أكد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أمس الاثنين، أنه وضع استقالة الحكومة تحت تصرف الرئيس محمود عباس.

كما قال في كلمة تلفزيونية «أن هناك مساعي لتحويل السلطة إلى أداة إدارية، مشددا على أن هذا لن يحدث.

وتابع «سنبقى في مواجهة مع إسرائيل حتى قيام الدولة الفلسطينية»، مضيفاً «السلطة ستظل تناضل لمواجهة ممارسات الاحتلال».

كذلك قال إن المرحلة المقبلة تحتاج إلى ترتيبات جديدة تضمن وحدة الصف.

وكانت مصادر، أفادت الأحد، بأن الحكومة الحالية برئاسة محمد اشتية، ستعلن استقالتها خلال أسبوع.

كما أضافت أن الحكومة الجديدة التي ستخلفها، ستتألف من «تكنوقراط» فقط، في إشارة إلى وزراء ذوي اختصاص.

أما الاسم المطروح لرئاستها، فترجح المعلومات أن يكون رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني محمد مصطفى.

وكانت العديد من المعلومات أفادت بوقت سابق أن واشنطن تضغط من أجل تشكيل سلطة فلسطينية جديدة، بعيدة عن الاتهامات بالفساد أو الترهل، من أجل توحيد الضفة الغربية بغزة وتولي الحكم فيهما بعد انتهاء الحرب الإسرائيلية على القطاع المحاصر، والتي تفجرت في السابع من أكتوبر الماضي إثر الهجوم الذي شنته حماس.

بينما سرى مؤخراً بين الأوساط الفلسطينية الحديث عن حكومة وحدة وطنية تجمع كافة الأطياف، من فتح وحماس على السواء.

في حين ترفض إسرائيل بشكل قاطع أن تشارك الحركة بأي شكل من الأشكال في إدارة غزة، وقد توعدت مرارا وتكرارا بسحق قادتها واغتيالهم أو اعتقالهم.

من جانب آخر أكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، أمس الاثنين، أن الخطة التي أعلنها مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لإجلاء المدنيين من رفح بجنوب غزة «مرفوضة ومدانة لأنها تهدف لعودة احتلال قطاع غزة وتهجير أبناء شعبنا من القطاع».

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية عن أبو ردينة قوله، إن «الخطة التي يتحدث عنها نتنياهو تؤكد للعالم بأسره أنه ماض في عدوانه على أهلنا في قطاع غزة، وقراره المسبق باقتحام مدينة رفح رغم كافة المطالبات الأممية والعالمية بوقف هذا العدوان وللجرائم التي يرتكبها ضد شعبنا الفلسطيني».

وطالب أبو ردينة الإدارة الأميركية بالتحرك «بشكل مختلف وجدي لوقف هذا الجنون الإسرائيلي»، داعيا إياها إلى تحمل مسؤوليتها بإلزام إسرائيل بوقف الحرب على الفلسطينيين في غزة «قبل فوات الأوان».

في السياق نفسه، علقت وزارة الخارجية الفلسطينية على الخطة الإسرائيلية لإجلاء المدنيين من رفح بالقول إنه ليس بالإمكان نقل وترحيل أكثر من 1.5 مليون شخص موجودين هناك.

وأضافت الخارجية في بيان أنه «لا يوجد أي مكان آمن في قطاع غزة»، مؤكدة أن نقل المدنيين لأماكن أخرى «لا يعني بالضرورة توفير الحماية لهم أو تأمين احتياجاتهم الأساسية».

ولفت بيان الوزارة إلى أن ممارسات إسرائيل في قطاع غزة «تخلق جميع مقومات ومناخات تهجيرهم من قطاع غزة»، موضحة أن تأمين احتياجات المدنيين غائبة عن خطط وبرامج نتنياهو.

أطفال من رفح ينتظرون حصتهم من الغذاء

كانت وسائل إعلام إسرائيلية أفادت الأحد بأن الجيش قدم إلى مجلس الحرب خطة لإجلاء الفلسطينيين من رفح، فيما أكد نتنياهو لشبكة (سي.بي.إس نيوز) أن الجيش سيشن هجوما بريا في رفح حتى إذا تم التوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى مع حركة حماس.

فقد أشار المكتب في بيان مقتضب، أمس الاثنين، إلى أن الجيش «قدّم لمجلس الحرب خطة لإجلاء السكان من مناطق القتال في غزة، فضلا عن خطة العمليات المقبلة»، في إشارة إلى رفح بطبيعة الحال، من دون أن يخوض في تفاصيل.

وكانت العديد من المنظمات الأممية والدول الغربية والعربية، حذرت من أن أي هجوم على رفح التي تعج بنحو 1.4 مليون نازح فلسطيني، سيتسبب بكارثة أكبر.

من جهة أخرى أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن الانتهاكات ضد حقوق الإنسان تنتشر في كل مكان بالعالم، مشيراً إلى أن ممارسات العقاب الجماعي واحتجاز رهائن جرائم بموجب القانون الدولي.

وأضاف غوتيريش خلال افتتاح الدورة الـ55 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أمس الاثنين، أن افتقار مجلس الأمن لموقف موحد بشأن غزة وأوكرانيا قوض سلطته «بشكل قاتل».

كذلك قال إن العالم بحاجة إلى تجديد الالتزام بقوانين حقوق الإنسان ومحاسبة منتهكيها، لافتاً إلى أن مجلس الأمن بحاجة إلى إصلاح جدي لتركيبته ومنهاج عمله.

وأوضح أن الهجوم الإسرائيلي الشامل على رفح سيدق المسمار الأخير في نعش برامج المساعدات.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أكد في الـ20 من الشهر الجاري أنه لن يتراجع عن دعوته لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة لأسباب إنسانية.

يذكر أن الحرب اندلعت بين إسرائيل وحماس في غزة إثر هجوم نفذته الحركة الفلسطينية على جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر وأدى إلى مقتل نحو 1140 شخصا، بحسب حصيلة أعدتها وكالة فرانس برس استنادا إلى أرقام رسمية.

وتشن إسرائيل منذ هجوما لا هوادة فيه أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 29 ألف فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال،

أبوردينة: خطة إسرائيل للإجلاء من رفح احتلال وتهجير

غوتيريش: التقاعس بشأن غزة ربما قوض بشكل قاتل مجلس الأمن

وفق آخر حصيلة لوزارة الصحة التابعة لحماس في غزة.

واستنكرت منظمة الصحة العالميّة «ظروف الحياة غير الإنسانيّة» في القطاع الساحلي الصغير الذي يفتقر سكّانه البالغ عددهم 2،4 مليون نسمة إلى أساسيات العيش.

من ناحية أخرى لأول مرة منذ بدء التصعيد، شنت إسرائيل، أمس الاثنين، غارتين جويتين على الأقل استهدفتا محيط مدينة بعلبك، التي تعد معقل حزب الله الرئيسي في شرق لبنان.

وقال مصدر أمني لفرانس براس، إن إحدى الغارات «استهدفت مبنى تابعاً لمؤسسة مدنية بحزب الله في ضواحي مدينة بعلبك»، بينما استهدفت الثانية «مستودعاً» للحزب.

من جهتها، أفادت مصادر بأن الغارات الإسرائيلية استهدفت مبنى من طابقين ومستودعاً.

وأكدت أنه تم إخلاء مقرات تابعة لحزب الله في محيط مواقع الاستهداف.

كذلك ذكرت مصادر أن القصف الإسرائيلي أسفر عن مقتل 3 من حزب الله، وإصابة 4 أشخاص، ضمنهم عنصر في الجيش اللبناني وابنه صودف مرورهما من هناك.

أما في جنوب لبنان، فشنت إسرائيل غارة على منطقة الجرمق بإقليم التفاح الواقع على بعد قرابة 20 كيلومتراً من الحدود.

واستهدفت مسيرة إسرائيلية سيارة على طريق المجادل بقضاء صور جنوب لبنان، ما أدى إلى مقتل شخص.

كما حلق منطاد تجسس إسرائيلي فوق البلدات الحدودية جنوب لبنان.

إلى ذلك دوت صفارات إنذار في مستوطنة شتولا قرب الحدود مع لبنان، حسب إذاعة الجيش الإسرائيلي. وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن إسرائيلياً أصيب جراء سقوط صاروخ مضاد في المستوطنة.

من جانبه أعلن الجيش الإسرائيلي أن طائراته المقاتلة قصفت دفاعات جوية تابعة لحزب الله في وادي البقاع بلبنان رداً على إسقاط إحدى طائرته المسيرة، وفقاً لرويترز.

كما أكد أنه سيواصل عملياته للدفاع عن إسرائيل من حزب الله، بما في ذلك داخل المجال الجوي اللبناني.

جاءت الضربات على محيط بعلبك بعد وقت قصير من إعلان حزب الله إسقاط «مسيّرة إسرائيلية من نوع هرمس 450 بصاروخ أرض جو فوق إقليم التفاح».

فيما أفادت مصادر بأن الجيش الإسرائيلي دمر بقايا المسيرة لمنع تسرب معلومات منها.

وتعد ضربات محيط بعلبك ثاني استهداف إسرائيلي خارج نطاق الجنوب منذ بدء تبادل إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله على وقع الحرب في قطاع غزة.

ففي الثاني من يناير الفائت (2024)، استهدفت إسرائيل شقة في الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل حزب الله، أسفرت عن مقتل نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري مع 6 كانوا برفقته.

يذكر أنه منذ بدء المواجهات بين الجانبين، قتل 280 شخصاً على الأقل في جنوب لبنان، بينهم 193 عنصراً من حزب الله و44 مدنياً، بحسب حصيلة جمعتها فرانس برس.

أما على الجانب الإسرائيلي، فأحصى الجيش مقتل 10 جنود و9 مدنيين.

وتتكثف الجهود الدولية لمنع اندلاع صراع أشمل، وترتيب الوضع الحدودي بين لبنان وإسرائيل، بعدما بات مرتبطاً عضوياً بالحرب الدائرة في غزة.

قصف إسرائيلي على جنوب لبنان

من رفح جنوب قطاع غزة